البراهين القرآنية

في حُجّية السُنة النبوية

وليد صادق

تمهيدي ماجستير شريعة إسلامية

بسم الله الرحمن الرحيم

سبحانك

لا علم لي إلا ما علمتني

ولا حول ولا قوة إلا بك

فاللهم

برحمتك أستغيث

وبك أستعين

وعليك أتوكل

في موافقة مرضاتك

المحتوى

- مقدمة ٤
- معنى حجّية السنة ولماذا هي أصل في الدين لا فرع ٥
- كيف وصلت إلينا السنة ؟ وهل دُوّنت متأخرة ؟ ٦
- مغالطة "التأخر" وانهيارها عند التحقيق (البخاري نموذجا) ١٠
- شروط صحة الحديث.. عند علماء الحديث ١٤
- الحجج العقلية.. لماذا لا يمكن تجريد القرآن من سنته ١٥
- السنة وحيّ ملزم بنص القرآن (براهين القرآن): ٢١
  - براهين طاعته ﷺ (الأمر الكُلي الذي تُردّ إليه كل الحجّية) ٢١
  - براهين اتِّباعه ﷺ ووجوب الاقتداء به في أقواله وأفعاله ٢٣
  - براهين بيان وظيفته ﷺ في الشرح والتفسير، لا مجرد التلاوة ٢٥
  - براهين التحذير من مخالفته ﷺ وبيان خطورة الإعراض عن سنّته ٢٧
  - براهين تجعل حكمه ﷺ مرجعا نهائيا لا يُعارَض ولا يُناقَض ٣٠
  - براهين أنّ مهمته ﷺ ليست البلاغ فقط، بل التشريع والتنفيذ ٣٣
  - براهين الاحتكام والاتباع.. حين يصبح الرجوع إلى النبي ﷺ شرط الإيمان لا مكمّله ٣٥
- الجذر النفسي والفكري لحركة إنكار السنة ٣٩
- دراسة النقد المعاصر لمحاولات إنكار السنة ٤٠
- محاور مركزية تدور حولها كل الاعتراضات ٤٢
- هدم شبهات المنكرين ٤٥
- فتوى الدكتور محمد بن عبد الله القناص، عضو هيئة التدريس بجامعة القصيم، بعنوان: المؤلفات قبل الموطأ ٥٥
- الخاتمة ٥٨

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

مقدمة

إنَّ الحمدَ للهِ نحمدُه، ونستعينُه، ونستغفرُه، ونعوذُ بالله من شُرور أنفسنا، ومن سيئاتِ أعمالنا، مَن يهدِهِ الله فهو المهتدي، ومَن يُضلل فلا هاديَ له.. وأشهدُ أَنْ لاَ إله إلاَّ الله وحده لا شريك له. اللهم صل على مُحَمَّد وعلى آل مُحَمَّد، كما صليت على إبراهيم، وعلى آل إبراهيم، إنك حميد مجيد.

أما بعد.. فإذا تخيلنا أنّ العقل إنسان يمشي في الليل، لكان القرآن مصباحه، وكانت السُنة هي اليد التي تمسك ذلك المصباح..

ولو كانت الرسالة كتابا فقط، لألقى الله الكتابَ من السماء !

لكن الله اختار قلبا بشريا يحمل الوحي، ليعلّم، وليفصّل، وليهدي، وهنا تكمن الحجة، وهنا تقوم البيّنة.. فإنك إذا تأملت لوجدت أن القرآن لم يصف النبي صلى الله عليه وسلم بأنه مجرّد ناقل، بل جعله مُزكّيا، معلّما، مبيّنا.

ثم انظر إلى نفسك.. كيف كنت ستعرف الصلاة لولا هيئته ؟ كيف كنت ستعرف الزكاة لولا يده التي تُعطي ؟ كيف كنت ستعرف الحج لولا خطاه في الوادي ؟

ألا تراك إذا فتحت صفحات القرآن تجد أن الله لا يقول: أطيعوا الكتاب. بل يقول: أطيعوا الله والرسول. كأنما يريد أن يطرد من قلبك ذلك الوهم البارد الذي يتصور دينا بلا قدوة، وشريعة بلا معلم، ونورا بلا مصباح.

وليد صادق

معنى حجّية السنة ولماذا هي أصل في الدين لا فرع

السنة – في حقيقتها الأولى – ليست كلاما هامشيا يُروى، ولا حكايات تُحفظ في بطون الكتب، بل هي البيان الشارح لكلام الله، والتنزيل العملي للوحي.

فالقرآن – بوصفه قانونا إلهيا عاما – يقدّم القواعد الكلية، بينما تتولى السنة تفصيل المجمل، وتقييد المطلق، وتخصيص العموم، وشرح المقاصد، وتطبيق الأحكام في واقع الناس.

ولهذا فإن إنكار السنة هو – في حقيقته – تفريغ القرآن من محتواه؛ لأن القرآن بلا بيان سوف يحول الإسلام من دين إلى فلسفة بشرية مرنة تُشكَّل بحسب الأهواء. وهذا هو هدفهم الأخطر من هذه اللعبة..

لكن من أنزل الذكر وعد بحفظه؛ لهذا نجد القرآن نفسه يهدم هياكل أغراضهم..

قال تعالى: ﴿ وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ ﴾

والبيان هنا ليس تلاوة فقط، بل شرحا وتطبيقا وتنفيذا.

كما أنّ الله أمر بطاعة رسوله طاعة مستقلة: ﴿ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ ﴾ ﴿ وَأَطِيعُواْ اللّهَ وَالرَّسُولَ ﴾ ﴿ وَأَطِيعُواْ اللّهَ وَأَطِيعُواْ الرَّسُولَ ﴾ ﴿ مَّنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللّهَ ﴾

وهذه الآيات تُقيم طاعة الرسول ﷺ في مرتبة الوجوب الشرعي المستقل، لا بوصفه ناقلا للقرآن فقط، بل مشرّعا تابعا للوحي، يُفهم القرآن وفق بيانه.

وهنا تظهر المفارقة: من أراد أن يكتفي بالقرآن وحده، **فقد خالف القرآن نفسه**، لأن القرآن هو الذي جعل الرسول مُبيّنا، ومفسّرا، ومطاعا.

كيف وصلت إلينا السنة ؟ وهل دُوّنت متأخرة ؟

لم يكن العرب أمةَ كتاب، بل أمةَ حفظ ورواية وضبط شفوي، وكان هذا جزءا من النظام الثقافي الذي صُمم لتلقي القرآن نفسه.

ولهذا كان حفظ السنة جزءا مدمجا في بنية المجتمع الإسلامي، لا عملا طارئا.

التدوين في حياة النبي ﷺ وليس بعد قرون

تنتشر شبهة أن السنة لم تُدوّن إلا بعد مئتي عام.. وهذه الشبهة مبنية على مغالطة خطيرة: الخلط بين التدوين الرسمي الشامل وبين الكتابة الجزئية المبكرة.

فالسنة كانت تُكتب وتُراجع في حياته.. فقد أذن ﷺ لبعض الصحابة بالكتابة مثل عبد الله بن عمرو بن العاص الذي كان يدوّن كل ما يسمع حتى سماها: "الصحيفة الصادقة".. بل قال له النبي ﷺ حين خشي أن يخطئ: " اكتب فوالذي نفسي بيده ما خرج منه إلا حق وأشار بيده إلى فيه ".[(١)]

الواقع التاريخي واضح فقد كان للنبي ﷺ كتّاب للوحي وكتّاب للسنة.. وقد أثبت ابن عبد البر [(٢)] وغيره أن بعض الصحابة كانوا يكتبون أحاديثه ﷺ، منهم:

عبد الله بن عمرو بن العاص..

علي بن أبي طالب..

سمرة بن جندب..

جابر بن عبد الله..

---

(١) مستدرك الحاكم ٣٥٩

(٢) جامع بيان العلم وفضله ج١ صـ٣٠٧

أبو هريرة كان يدوّن، وإن لم يفشِ هذا لكل الناس.

النهي عن الكتابة كان نهيا مرحليا: لم يكن للتحريم المطلق، بل لئلا تختلط آيات القرآن بالأحاديث في الصحف الأولى، بدليل أنه جاء الإذن بعدها مباشرة: «اكتبوا لأبي شاه»(١).

وكذلك صحائف عبد الله بن عمرو التي أجازها النبي ﷺ بنفسه.

الصحف الأولى كانت معروفة بين الصحابة: "الصحيفة الصادقة".. "صحيفة علي".. "صحيفة المدينة" (وفيها تشريعات سياسية واجتماعية كتبها النبي ﷺ).

هذه الصحف وغيرها كانت تكتب بمرأى رسول الله ﷺ كما قال عبد الله بن عمرو بن العاص: " كنا عند رسول الله ﷺ نكتب... ".(٢)

كلّ هذا قبل أن يُجمع القرآن نفسه بين الدفتين، فما بالك بالسنة ؟

النقل الشفوي عند العرب لم يكن ضعفا

بل كان قوة.. فقد كانت العرب أمة تحفظ: آلاف القصائد..

وأيام العرب..

وأنساب القبائل..(٣)

---

(١) صحيح البخاري ٢٤٣٤

(٢) مستدرك الحاكم ٨٦٦٢

(٣) يكفي مطالعة نسب النبي ﷺ كما نقله البخاري لفهم نوع الذاكرة العربية وقتها في حفظ الأنساب.. حيث قال: بَابُ مَبْعَثِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ المُطَّلِبِ بْنِ هَاشِمِ بْنِ عَبْدِ مَنَافِ بْنِ قُصَيِّ بْنِ كِلاَبِ بْنِ مُرَّةَ بْنِ كَعبِ بْنِ لؤَيِّ بْنِ غالِبِ بْنِ فِهْرِ بْنِ مَالِكِ بْنِ النَّضْرِ بْنِ كِنَانَةَ بْنِ خُزَيْمَةَ بْنِ مُدْرِكَةَ بْنِ إِلْيَاسَ بْنِ مُضَرَ بْنِ نِزَارِ بْنِ مَعَدِّ بْنِ عَدْنَانَ.**

وتداول معلقات من سبعة إلى عشرة شعراء،،

هذه – بلا شك – أمة قادرة على حفظ أحاديث معدودة مقارنة بتراثها الشفوي.

وقد بنى علماء الحديث نظاما عبقريا قائما على:

السند المتصل..

الضبط..

العدالة..

الاعتبار والمتابعات..

الجرح والتعديل..

العلل الخفية..

نقد المتن.

وهذا ما جعل السنة **النص الوحيد في تراث البشرية** الذي تدرّب الناس على نقده عبر القرون **بضوابط علمية** دقيقة.

التدوين الرسمي بدأ في القرن الأول، لا الثاني

الذي يظنه الناس "تأخرًا" هو في الحقيقة مرحلة **الجمع الشامل**، لا بداية التأليف.

منتصف القرن الأول: صحيفة همّام بن منبّه" تلميذ أبي هريرة، وهي موجودة اليوم ومطابقة لما في "الصحيحين".

أواخر القرن الأول: ابن شهاب الزهري يتلقى أوامر الخليفة عمر بن عبد العزيز بجمع السنة رسميا.

أوائل القرن الثاني: موطأ الإمام مالك، وهو من أقدم المدونات وأصحها.

القرن الثاني: مسانيد شعبة وسفيان الثوري.

القرن الثالث: الصحيحان.

الترتيب إذن: العصر النبوي.. التدوين المبكر.. الجمع الرسمي.. التصحيح والتنقية.

وهذه مرحلة طبيعية لأي علم يُراد له الاستقرار.

"السند" عبقرية لم تعرفها أمة قبل المسلمين

ليس في تاريخ الأمم نظام يشبه الإسناد الإسلامي: ذكر سلسلة الرجال واحدا واحدا، مع توثيق:

عقيدتهم..

ضبطهم..

أخلاقهم..

نسبة خطئهم..

رحلاتهم في طلب العلم..

شيوخهم وتلاميذهم..

منهجهم في الرواية..

بل وحتى أدق عاداتهم التي قد تؤثر في الضبط..

هذه الدقة لا توجد حتى **في توثيق الأخبار الحديثة.**

ولهذا قال عبد الله بن المبارك: الإسناد من الدين ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء.[١]

---

(١) صحيح مسلم (٣٢)

مغالطة "التأخر" وانهيارها عند التحقيق (البخاري نموذجا)

يقول المنكرون: كيف نثق بأحاديث – البخاري – كُتبت بعد الرسول بقرنين ؟

لكن هذا السؤال مبني على فرضية خاطئة؛ لأن: الأحاديث لم (تُكتب) بعد قرنين، بل (جُمعت) بعد قرنين مما كان مكتوبا ومحفوظا قبل ذلك..

ما دوّنه البخاري لم يكن من اختراعه، بل من مرويات موجودة قبله بأجيال، وبدفاتر.. وتلاميذ.. وصحف...

إذن.. هذه الشبهة مبنية على مغالطة تاريخية كبرى: الخلط بين "الكتابة الرسمية في الكتب" وبين "التدوين الفعلي وحفظ السنة".. ونسف هذه الشبهة من ستة وجوه:

أولا: السنة كانت مكتوبة في عهد النبي نفسه

وليس هذا مجرد احتمال.. بل: النبي ﷺ أذن بكتابة السنة.. قال ﷺ: «اكتبوا لأبي شاه».. وهذا إذن صريح بالكتابة لغير القرآن.

وكان لدى الصحابة صحف مكتوبة.. من أشهرها:

صحيفة عبد الله بن عمرو بن العاص (الصادقة)

صحيفة علي بن أبي طالب في الديات

صحيفة سمرة بن جندب

صحيفة سعد بن عبادة

صحيفة أبي رافع

صحيفة جابر بن عبد الله

صحيفة عبد الله بن عباس

هذه ليست ورقات متفرقة.. هذه مجموعات أحاديث مكتوبة في عصر النبوة نفسه.

فكيف يقال بعد هذا: لم تكن السنة مكتوبة ؟!

إنما لم تُجمع في كتاب واحد فقط، كما لم يُجمع القرآن في كتاب واحد إلا بعد وفاة الرسول ﷺ..

ثانيا: التدوين الرسمي بدأ قبل القرن الثاني بكثير

أول من أمر بتدوين السنة تدوينا رسميا هو عمر بن عبد العزيز (ت ١٠١هـ).. أمر بجمع الأحاديث في الأمصار.. وكان هذا التدوين قبل البخاري بـ١٥٠ سنة.

وهذا يعني أن التدوين الرسمي بدأ في جيل التابعين، لا في القرن الثالث.. كما يزعمون.. بل كان التابعون يدرّسون كتبهم لأتباعهم، ومنها:

كتاب همام بن منبّه (ت ١٠١هـ)

كتاب الأوزاعي (ت ١٥٧هـ)

كتاب الزهري – إمام السنة والمغازي – وهو من أوائل المدوّنين

كتاب مالك: الموطأ (تأليف قبل ١٤٨هـ)

فأين القرنان اللذان يزعمونها ؟ بل أين هذه الأسطورة أصلا ؟!

ثالثا: البخاري لم يبتكر السنة

بل نقل أسانيد موجودة قبله بقرون.. فلم يأتِ بسُنّة جديدة، بل جمع الأحاديث المتوارثة المحفوظة بالأسانيد المتصلة.

الأسانيد قائمة قبله، والرواة موجودون قبله، والتدريس لم ينقطع.

ما فعله البخاري هو انتقاء الصحيح وفق قواعد صارمة: تنقية الروايات.. اشتراط أعلى درجات الصحة.. ترتيب الكتاب.

فمنهج البخاري العلمي هو أعلى درجات التوثيق في التاريخ البشري: لقد اشترط في كل راو العدالة والضبط، وفي السند اللقاء الحقيقي لا الاحتمالي.

فالسنة لم تُولد مع البخاري.. بل وُثِّقت على يده.

إذن.. الطعن في البخاري هو انهيار في الفهم قبل أن يكون اعتراضا علميا.

رابعا: القرآن نفسه لم يُجمع في كتاب واحد إلا بعد وفاة النبي

فهل نقول إنه غير موثوق ؟ هذا مثل عقلي قاتل.

القرآن جُمِع رسميا في عهد أبي بكر، ثم جُمِع توثيقيا في مصحف عثمان (قبل ٣٠هـ).. لكن زمن نزول القرآن = ٢٣ سنة.. وزمن جمعه = بعد ذلك بسنوات.

فهل يقول أحد: القرآن مكتوب بعد النبي بسنوات.. إذن لا نثق به ؟!

إن كان هذا مقبولا، فمن باب أولى يطعن بمنهج المسلمين كله.

وإن لم يكن مقبولا – وهو غير مقبول – فالسنة أولى بالقبول لأنها نُقِلت بالآليات نفسها.. ولو كان التدوين المتأخر سببا للطعن لسقط القرآن قبل أن تسقط السنة !

والقول بأن الله وعد بحفظ القرآن دون السنة قول متهافت.. فالله عز وجل لم يقل: إنا نحن نزلنا **القرآن** وإنا له لحافظون.. بل قال عز من قائل: ﴿ **إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ** ﴾.. والذكر وحي.. وهو يشمل القرآن والسنة.

خامسا: تدوين السنة لم يكن ضرورة لحفظها

لأن الوسيلة الأساسية للحفظ كانت "الصدر"، لا "الورق".. فالعرب كانوا أمّة رواية، لا أمّة رفوف وكتب..

يحفظون آلاف الأبيات والأخبار والأنساب والخطب.

فإذا كان العربي يحفظ ديوان قبيلته كله، وعشرين ألف بيت شعر، وأنساب ثلاثين بطنا.. فكيف يُعجزه حفظ حديث أو مئة أو ألف ؟!

إنكار حفظ السنة عند العرب يشبه إنكار وجود الماء في البحر.

سادسا: لو كانت السنة "مخترعة بعد قرون"

لانفجرت الأمة اختلافا في كل شيء.. لكن الواقع العكسي تماما:

المسلم في المغرب يصلي كما يصلي المسلم في الصين

والمصري يرمي الجمار كما يرمي الماليزي

والفارسي يتوضأ مثل اليمني

والمالي يزكي مثل الإندونيسي

هذا التطابق الدقيق في أدق التفاصيل لا يمكن تفسيره إلا بنقل قديم متصل.

لو كانت السنة اختراعا متأخرا: لصلى أهل الصين ركعتين.. وأهل الشام خمسا.. وأهل مصر سبعا.. ولوقف كل قومٍ عند "بخاريهم" الخاص.

إذن.. الشبهة تقوم على جملة غير علمية: "السنة كُتبت بعد قرون" والحقيقة أنها:

كُتبت في عصر النبي ﷺ

دُوّنت رسميا في عصر التابعين

حُفظت بالأسانيد جيلا بعد جيل

جُمعت في كتب كالبخاري والمسلم لاحقا

وانتشرت.. عملا.. عند الأمة بلا انقطاع، من عهده ﷺ إلى يومنا هذا.

إنكار السنة بسبب "التدوين المتأخر" يشبه إنكار الشمس لأنك لم ترَ الضوء حين ولدت !

شروط صحة الحديث

الشروط الواجب توافرها – عند علماء الحديث – للحكم بصحته..

وهذه الشروط – دقيقة صارمة – وتتفرع إلى أربعة محاور رئيسية:

اتصال السند: كل راو في سلسلة النقل قد سمع الحديث مباشرة ممن قبله.

فلا يقبل الحديث إذا انقطع اسناده

عدالة الراوي: مسلم، عاقل، بالغ، سليم من الفسق.. يشتهر بسلامة القلب واللسان (لا كذب، لا معاصي)..

كيف نعرف ؟ بتوثيق علماء الجرح والتعديل (كقولهم: "ثقة").

ضبط الراوي: يحفظ ما يرويه، أو يكتب ويقارن.. فيكون قادرا على نقل كلماته دون زيادة أو نقصان، سواء كان حفظه بالذاكرة أو بالكتابة (لا يخطئ، لا ينسى).

خلو الحديث من الشذوذ والعلة: فيجب أن يكون موافقا لما رواه الأكثر ثقة منه، وألا يحمل علة: أي سبب خفي يضعف الحديث (مثل: تدليس، إرسال).

فإذا اختل واحد – واحد فقط – من هذه الشروط.. حكم العلماء بعدم صحة الحديث.

مثال: حديث فيه راو مجهول.. علّة قادحة تطعن في صحته.

هذه الشروط تضمن صحة النقل.. والبخاري كان أقوى في تصحيحه من كل ذلك؛ لأنه اشترط **أعلى درجات الدقة** في تطبيق كل هذه الشروط.

الحجج العقلية

لماذا لا يمكن تجريد القرآن من سنته

لأن القرآن كتاب هداية.. فيه أصول الدين، أما التفاصيل فهي مُحال أن تُذكر كلها في كتاب واحد؛ إذ سيصبح موسوعة من مجلدات.

ولأن الله أرسل رسولا لا كتابا فقط..

لو كانت الكتب كافية لألقاها الله من السماء.

لكن الله قال: ﴿ يُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ ﴾ والحكمة هي السنة.

ولأن الدين ليس كلمات محفوظة، بل أفعال متبعة.. حتى الصلاة – التي هي عمل يومي – لا يمكن لأحد أن يُنشئها من ذاته.

الشبهة القائلة بالاكتفاء بالقرآن هي – من حيث البنية العقلية:

- مخالفة صريحة للقرآن.
- مخالفة للتاريخ العملي للأمة.
- مستحيلة التطبيق.
- تنتهي إلى إلغاء الدين نفسه.

فالرسول ﷺ ليس ساعي بريد يلقي كتابا ويمضي، بل هو تجسيد الرسالة في كلامه وفعله وتقريره.. ومن المحال عقلا فصل الرسالة عن جسدها الحيّ الذي حملها.

إذن.. فالسُّنّة ليست "تابعا"، بل جزء من الوحي نفسه بحكم العقل، كما أن الشرح جزء من الدستور، واللائحة التنفيذية جزء من القانون.

لماذا لا يمكن إقامة دين عملي دون سنة

دعنا نجرّب – في الذهن فقط – أن نلتزم بالقرآن فقط دون الرجوع إلى السنة.

ماذا سيحدث ؟

ستظهر حالة من الفراغ التشريعي في أهم أمور الدين: فالقرآن يأمر بالصلاة.. لكنه لا يذكر عدد الركعات، ولا أوقاتها المفصلة، ولا صفتها.

القرآن يأمر بالزكاة.. لكنه لا يذكر أنصبتها، ولا مقاديرها، ولا شروطها.

القرآن يأمر بالحج.. لكنه لا يحدد مناسكه التفصيلية.

القرآن يحرم الخمر.. لكنه لا يبين حدها ولا شروطه.

القرآن يأمر بالجهاد.. لكنه لا يذكر تفاصيل تنظيمه.

السنة وحدها هي التي نقلت لنا طريقة الوضوء، وهيئة الصلاة، ومقادير الزكاة، وكفارات الصيام، وأحكام الزواج، والطلاق، والديات، والحدود، والبيوع...

أحكام لا يستقيم الدين بدونها.

ولهذا قال الإمام الشافعي عبارته الحاسمة: لا يمكن لأحد أن يقول بقول القرآن إلا ومعه السنة.

أي: لا يمكن تطبيق القرآن إلا ببيان السنة.

ها نحن نصل – الآن – إلى أساس يقوم على تاريخ كامل، وأمة ممتدة، وحياة عاشها ملايين البشر جيلا بعد جيل.. وهو من أقوى ما يُسكت المنكرين، لأنهم لا يستطيعون معه تحريف النص، ولا قلب الدليل، ولا الاحتيال على اللغة..

فالتاريخ لا يُزوَّر بمجرد رأي.

حجية السنة من جهة.. إجماع الأمة.. وتاريخها العملي

ولِمَ لم تعرف الأمة يوما دينا بلا سنة ؟

لو أنكر أحدهم السنة، فهو لا يعارض حديثا أو كتابا، بل يعارض مجتمعا بأسره، وأمة عاشت بالسنّة، وحضارة بُنِيت بالسنّة، وفقها قائما على السنّة، وعبادة لا يمكن فهمها بلا سنّة.

إنه لا يتحدى "الإمام البخاري".. بل يتحدى ألفا وأربعمئة عام من العبادة.. والعمل.. والقضاء.. والقانون.. والمعرفة.

الأمة كلها – بجميع طوائفها – أجمعت على حجية السنة

أهل السنة، والشيعة الإمامية، والزيدية، والإباضية، والظاهرية، والمعتزلة، والأشاعرة، وحتى الفرق المنقرضة كالجهمية والنجارية.. أجمعوا جميعا على أن السنة نصّ شرعي معتبر، وأن أقوال النبي وأفعاله وتقريراته حجّةٌ تُبيّن القرآن وتفصّله وتخصصّه وتقيده وتستقلّ ببعض الأحكام.

هذا الإجماع لم يُنكره إلا فئة ظهرت في القرن التاسع عشر، على يد مستشرقين أو متأثرين بهم، ثم ورثهم اليوم، أحد رجلين: إما جاهل.. أو منافق يكتم كفره.

فهل يُترك إجماع ألف وأربعمئة سنة.. لأجل هوى الجهال والمنافقين ؟!

الأمة عبدت الله كلها بسنة النبي ﷺ، لا بآرائها

لو دخلت مسجدا في الصين، أو ماليزيا، أو المغرب، أو مصر، أو تركيا.. لوجدت الناس يصلّون جميعا صلاة واحدة، يركعون ركوعا واحدا، ويسجدون سجودا واحدا، ويتوضأون على الطريقة نفسها، ويؤذّنون بالشكل نفسه..

من أين جاء كل هذا ؟ هل من سورة في القرآن تفصّل الصلاة ؟ هل فيه عدد الركعات ؟ هل فيه صفة الحج ؟ هل فيه مقادير الزكاة ؟

الجواب واضح: من السنة، والسنة فقط.

ولو كانت السنة باطلة.. لما اتفقت الأمة على عبادة واحدة في أربعة عشر قرنا.

إنها ليست مصادفة.. إنه دين كامل جرى على يد ٣٠٠ جيل دون انقطاع.

القضاء الإسلامي عبر القرون قام على السنة

ليس في تاريخ الإسلام قاض واحد استند إلى "القرآن فقط".. من قضاة المدينة في عهد الصحابة، إلى قضاة بني أمية، إلى قضاة بغداد في العصر العباسي، إلى قضاة الأندلس، إلى محاكم الدولة العثمانية..

كل هؤلاء كان أساس قضائهم: القرآن + السنة.

فكيف تأتي طائفة ظهرت بالأمس لتقول: كل أولئك كانوا مخطئين، ونحن وحدنا المصيبون ؟! إن هذا لون من الغرور لا يشبه العلم في شيء.

المذاهب الفقهية كلها قامت على السنة

الحنفية، المالكية، الشافعية، الحنابلة..

وكذلك مذاهب الشيعة: الجعفرية والزيدية..

وحتى المعتزلة الذين غلّبوا العقل.. والأشاعرة.. والظاهرية..

كلّهم بلا استثناء بنوا فقههم على السنة.

فليس هناك مذهب واحد، يقول: نحن نأخذ القرآن فقط..

ومَن ادّعى ذلك اليوم.. فقد ابتدع دينا جديدا لم يعرفه المسلمون في أي عصر من

عصورهم.

الأمة نقلت السنة بالعمل قبل أن تنقلها بالكتاب

عندما أنكر منكرون السنة، قالوا: لكنها كُتبت بعد ١٥٠ أو ٢٠٠ سنة.

والجواب قاطع: الأمة مارست السنة قبل تدوينها.

فالصحابة صلّوا كما صلّى النبي، والتابعون صلّوا كما صلّى الصحابة، والتابعون نقلوا لأتباعهم، والأئمة دوّنوا ذلك بعد استقرار العلم.

إن تدوين السنة ((أشبه بكتابة قواعد اللغة العربية بعد قرون من الكلام بها)).

فالكتابة تثبيت.. وليست إنشاء.

والسنة نُقلت عبر: العلماء، والمساجد، والقضاة، والأسواق، والمعاهد، والأسر، والحياة اليومية نفسها.

فهل يمكن لأمة كاملة أن تعيش الوهم أربعة عشر قرنا ؟!

لو كانت السنة غير حجة لعمِل بها ألدّ أعداء الأمة

كان في تاريخ الإسلام خصوم كُثر: ملحدون، زنادقة، مستشرقون، فلاسفة ماديون، أساطين نقد،، ولو وجَد هؤلاء طريقا لإسقاط السنة بإسقاط حجيتها من القرآن أو العقل أو التاريخ لصنعوا ذلك من قبل..

لكن العجيب أنهم جميعا ظلوا يعارضون محتوى بعض الأحاديث، ولا يستطيعون إنكار حجية السنة من أصلها؛ لأن هذا الطعن ينهار أمام أول سؤال بسيط..

فمن أين جاءت هذه "الطائفة الشاذة" بهذه الفكرة التي لم تَجُد بها عقول الخصوم طوال ١٤ قرنا ؟!

إنكار السنة يضع المنكر في عزلة تاريخية وفكرية

المنكر للسنة اليوم يقف وحده – تماما وحده – خارج: نص القرآن، والعقل، وإجماع الأمة، وتاريخها، وعباداتها، وقضائها، وبنائها الاجتماعي.. إنه يقف على صخرة ملساء.. لا سند لها إلا "رغبة داخلية" في التخلص من بعض الأحكام.

أما الدين.. فقد سار من ألف وأربعمئة سنة على طريق واضح: الكتاب + السنة.. ولا طريق غيرهما.. فالتاريخ كله ينطق، والأمة كلها تشهد، والعبادة كلها تتكلم، والقضاء كله يعلن: السنة ليست ملحقا.. بل هي جزء من هوية الإسلام نفسه.

وأن إنكارها هو إنكار للأمة قبل أن يكون إنكارا للنص.

السنة ليست إضافة على القرآن.. بل هي "نسخة الشرح الإلهي"

القرآن كالمنهج المدرسي، والسنة كالشرح الشفوي الذي يعطيه المعلم للتلاميذ.

الكتاب وحده لا ينهض بالمقصد..

ولهذا قال ﷺ: أَلَا إِنِّي أُوتِيتُ الْقُرْآنَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ..[1]

والمِثل هنا هو الوحي غير المتلو.

من أراد القرآن بلا سنة، فقد أراد نصا بغير تفسير، ودينا بلا هيئة عملية؛ ليقوم هو بوضع – سُنّة أخرى – تفاسير وهيئات عملية تُعيد تشكيل الإسلام وفق هواه.

---

[1] مسند أحمد ١٧١٧٤

السنة وحيّ بنص القرآن (براهين القرآن)

قال ﷺ: "ألا إني أوتيت القرآن ومثله معه".

أي أنه ﷺ أُعطي البيان التفسيري والتطبيقي الذي يقوم مقام القرآن في الحجية.. وهو ما صرّح به القرآن:-

براهين طاعته ﷺ (الأمر الكُلي الذي تُردّ إليه كل الحجّية)

قوله تعالى: ﴿ مَّنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ ﴾ النساء ٨٠

هذه الآية ليست جملة عابرة؛ إنّها مفصل يقلب صفحة من الوحي إلى صفحة أخرى.. لقد جعل الله تعالى طاعة الرسول ﷺ عَيْنَ طاعته، لا :فرعًا" عنها ولا "تبعًا" لها.. يستحيل – في منطق اللغة والوحي – أن تكون طاعته هي طاعة الله ثم تكون سنّته مجرّد "شرح بشري" أو "اجتهاد تاريخي".

من أطاع الرسول فقد دخل من الباب الإلهي ذاته.. ومن عصاه خرج من دائرة الوحي كلّها.

قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ أَطِيعُواْ اللّهَ وَأَطِيعُواْ الرَّسُولَ... ﴾ النساء ٥٩

تكرار فعل الأمر: «أطيعوا الله.. وأطيعوا الرسول..» ليس لغوا.. البلاغة هنا تصنع أعمدةً مستقلّة: طاعةٌ لله، وطاعةٌ للرسول، ثم أُولي الأمر تابعة لسلطانَي الطاعتين.

ولو كانت سنّة الرسول مجرّد "شرح للقرآن" لا تُحتجّ إلا إذا وافقت نصّه، لقال: «أطيعوا الله والرسول» بلا تكرار..

لكن الوحي أراد تأسيس مصدرين تشريعيين: كتابا يتلى، وسنّة تُتّبع.. ولهذا جاء

الفعلان مستقلّين.

قوله تعالى: ﴿ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا ﴾

الحشر ٧

هذه الآية وحدها – لو تدبّرها منكر السنّة – لكفته حُجّة تنهدم عندها كل أقواله.

الآية لم تقل: "ما أمرَكم به القرآن فخذوه"، ولا قالت: "ما وافق الكتاب فخذوه"، بل جعلت العطاء والمنع منسوبَيْن إلى.. شخص.. الرسول ﷺ مباشرة، بلا وسيط.. أي أن "ما آتاكم" تشمل القول والفعل والتقرير، أي كلّ السنة.

قوله تعالى: ﴿ فَلاَ وَرَبِّكَ لاَ يُؤْمِنُونَ حَتَّىَ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ﴾

النساء ٦٥

هذا قسم بربّ العالمين على سقوط الإيمان إن سقط التحكيم للرسول.

والتحكيم لا يكون في حياته فقط؛ لأن الشقّ الثاني من الآية يقول: «ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ» والقضاء إنما حُفظ بالرواية والنقل.

فإن قال قائل: "نُحكّم القرآن فقط"، فقد جعل نفسه أوثق من الرسول، وجعل تفسيره أولى من بيانه ﷺ، وهذا نقض صريح للآية.

قوله تعالى: ﴿ وَمَن يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَخْشَ اللَّهَ وَيَتَّقْهِ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الْفَائِزُونَ ﴾ النور ٥٢

جمع الله بين الطاعتين كما يجمع بين الرأس والجسد، لا تقوم أحداهما دون الأخرى.

فالفوز ليس بطاعة الكتاب وحده، ولا بتلاوة الآيات مجرّدة من بيان النبي ﷺ ، بل بطاعة مزدوجة لا تنفصل إلا في عقول من يريد أن يكتب دينا جديدا بيده.

براهين اتِّباعه ﷺ ووجوب الاقتداء به في أقواله وأفعاله

هنا ننتقل من طاعة عامة إلى اتِّباع تفصيلي؛ أي من الإطار إلى المحتوى.. وهذه الآيات تكشف أنّ سنّة النبي ﷺ ليست "شرحا محتملا" بل نموذجا ملزما، وأنّ فعلَه وقولَه وتشريعاته جزء من الدين نفسه.

قوله تعالى: ﴿ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ... ﴾ الأحزاب ٢١

الأسوة ليست "المثال الملهِم"، بل النموذج المتَّبع.. ومن يزعم أنّ سنّة النبي ﷺ تاريخ منقض أو اجتهاد بشري، يقول ضمنا: إن الله أنزل على الناس "أسوة" لا تُتَّبع، ودلّهم على قدوة لا يُقتدى بها... وهذا عبث لا يليق بخطاب السماء.

ومحلّ الأسوة أفعاله وأقواله وتقريراته ﷺ، وهو عين ما يُسمّى "السنة".

قوله تعالى: ﴿ قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللهُ... ﴾

آل عمران ٣١

اختبار لا يخطئ: لا حب بلا اتباع، ولا اتباع بلا سنة.

فالعلاقة بين العبد وربه لا تمرّ عبر العاطفة وحدها، بل عبر جسر محمّد ﷺ.

هنا تتجلّى حُجّية السنة بأكمل صورة: الطريق إلى محبّة الله يمرّ عبر اتّباع النبي، لا عبر القرآن وحده..

فلو كان القرآن كافيا بلا سنّة، لكان طريق المحبّة: "إن كنتم تحبّون الله فاتّبعوا القرآن".. لكن الوحي علّق محبّة الله سبحانه وتعالى بما يأتي من فم محمّد ﷺ وبما يجري على يده، لا بما يفهمه المنكرون من أنفسهم.

قال الحسن البصري – كما في تفسير ابن كثير: قال الحسن البصري وغيره من السلف: زعم قوم أنهم يحبون الله فابتلاهم الله بهذه الآية.[1]

قوله تعالى: ﴿ وَإِن تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا... ﴾ النور ٥٤

لم يقل: "وإن تتبعوا القرآن تهتدوا"، بل جعل الهداية في طاعة الرسول ذاته.

وهذا يعني أنّ السنّة ليست "خيارات إضافية"، بل هي مِعيار الهداية.. والهداية لا تُجعل في يد بشر إلا إذا كان وحيه محفوظا في أقواله وأفعاله، أي في سنته.

قوله تعالى: ﴿ النَّبِيُّ أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ... ﴾ الأحزاب ٦

هذه الأولويّة ليست حنانَ القائد، بل سلطة التشريع.. فإذا كان النبي أولى بك من نفسك، فأنت مُلزمٌ أن تقدّم حكمه على اجتهادك، وبيانه على فهمك، وحديثه على رأيك.. والآية تقطع الطريق على من يقول: "نأخذ القرآن وحده"، لأن النص لا يسمح بأن تُقدَّم النفس على قول النبي في أي شيء.

قوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ... ﴾ الأحزاب ٣٦

جاء القضاء بصيغة التثنية: "الله ورسوله".. ومن حوّلها إلى "الله فقط" فقد أسقط نصف الآية.. والقضاء هنا يشمل ما نطق به الرسول ﷺ وما شرّعه، فإذا ثبت القول عنه فليس للمؤمن خيار، فكيف يُعقل بعد هذا أن يقول منكر السنّة: ننظر، هل وافق القضاءُ القرآن ؟ إن وافقه أخذناه، وإن لم يوافق رددناه ؟

هذا بالضبط هو الخِيَرَة التي حرّمها الله.

---

[1] تفسير ابن كثير ج٢ صـ٣٢

براهين بيان وظيفته ﷺ في الشرح والتفسير، لا مجرد التلاوة

هنا ننتقل إلى طبقة أعمق من الاستدلال: القرآن نفسه يصرّح بأنّ النبي ﷺ ليس مبلّغا فقط، بل شارحا ومبيّنا ومفسّرا، وأنّ هذا البيان وحي لا يملك أحد ردَّه.

هذه الآيات وحدها تنسف دعوى "نكتفي بالقرآن" من جذورها؛ لأن القرآن لا يُفهَم ولا يُعمل به إلا مع بيان النبي ﷺ.

قوله تعالى: ﴿ وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ... ﴾

النحل ٤٤

ليست "لتتلو"، ولا "لتُبلِّغ"، ولا "لِتُسمِعهم"... بل لتُبَيِّن.. فجعل التبيين للنبي لا للقرآن..

الآية صريحة كالشمس: النبي ﷺ لم يُرسَل ليقرأ القرآن فقط، بل ليُبيِّن للناس ما نُزِّل إليهم.. والتبيين غير التلاوة، لأن التلاوة نقلٌ للنص، والتبيين شرح لمعانيه، وتفصيل لمجملاته، وتقييد لمطلقاته، وتخصيص لعموماته، وإضافةُ أحكام تتعلق به ولم تُذكر فيه.. ولو كان القرآن يفسِّر نفسه بنفسه ولا يحتاج إلى بيان نبوي، لكان هذا التكليف عبثا لا معنى له.

إنها الآية التي تضرب قلب كل دعوى لإنكار السنّة.

قوله تعالى: ﴿ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ... ﴾ البقرة ١٢٩، وآل عمران ١٦٤، والجمعة ٢

"الحِكمة" هي السنّة، لا شيء غيرها.. والآيات التي تُقرن "الكتاب" بـ "الحكمة" في أكثر من ثلاثة مواضع تؤسّس لثنائية: كتاب يتلى.. القرآن – وحكمةٌ تُعلَّم..

ولو كانت "الحكمة" هي نفس "الكتاب"، لصار الكلام تكرارا بلا معنى، وهذا ما تنزّه عنه القرآن.. بل الحكمة هي: التشريع الموحى غير المتلوّ، أي السنّة.

قوله تعالى: ﴿ وَأَنزَلَ اللهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ... ﴾ النساء ١١٣

هنا تظهر صراحة أخرى: الحكمة منزَّلة كما أن الكتاب منزل.. وما أُنزل من الله لا يجوز لأحد أن يردّه أو يقول: "ليس بحجّة".. فالسنّة – بما أنها "حكمة منزّلة" – ليست اجتهادا بشريا، بل وحي آخر مكمّل للوحي المتلو.

قوله تعالى: ﴿ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاس ﴾ النحل ٤٤

﴿ لِتُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي اخْتَلَفُواْ فِيهِ ﴾ النحل ٦٤

تكرار التبْيِين في السورة نفسها يثبت أنّ السنّة هي مرجع الحسم عند الاختلاف.

والذين يقولون اليوم: "نردّ الأمر إلى القرآن وحده" يخالفون الآية؛ لأن الله جعل البيان للنبي لا لغيره.. فالقرآن هو القول الإلهي، والسنّة هي مفتاح الفهم الإلهي.

قوله تعالى: ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَى ﴿﴾ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى ﴾ النجم ٣–٤

هذه الآية ليست عن القرآن فقط كما يتوهّم المستعجلون؛ بل هي عن نطق النبي حين يبيّن ويشرح ويعلّم ويقضي، أي حين يصوغ التشريع بسنّته.

فالآية تقول بوضوح: كلام النبي في الدين وحي، لا هوى.

ولو كان المقصود القرآن فقط، لقال: "وما يتلو عن الهوى"، لكنه قال: "ما ينطق"، والنطق أوسع وأعمّ.

براهين التحذير من مخالفته ﷺ وبيان خطورة الإعراض عن سنّته

إذا كانت الآيات السابقة تُثبت أنّ النبي ﷺ مصدر تشريع وبيان، فإن هذه المجموعة تكشف عاقبة الانفصال عنه، وتُظهر أنّ ترك سنّته ليس رأيا فقهيا، بل مهلكة روحية وتشريعية، وأنّ القرآن نفسه يجعل مخالفة الرسول ﷺ سببا للضلال والعذاب.

قوله تعالى: ﴿ فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ النور ٦٣

هذه الآية تُخيف القلب كما تُضيء العقل.

التحذير ليس من مخالفة القرآن، بل من مخالفة أمر النبي ﷺ، وهذا وحده موجب لعذاب أليم..

والأمر هنا نكرة في سياق التهديد فتعمّ كل ما جاء عن النبي: قولا، أو فعلا، أو تقريرا.

والفتنة التي يُخشى أن تصيب المخالف – كما قال الإمام أحمد – هي أن يُبتلى الرجل بالكفر أو البدعة، وها نحن نرى اليوم من أعرض عن السنّة فاختلط عليه طريق الإيمان نفسه.. وهذا التهديد لا يكون إلا مع أمر ملزم وحجّة قائمة: أي السنة النبوية.

قوله تعالى: ﴿ وَمَن يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِن بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ... ﴾ النساء ١١٥

المشاقّة هي المعارضة والمواجهة.. والآية تجعل مخالفة الرسول شقّا لطريق الهداية

نصفين.. ومنكر السنة يتبع "غير سبيل المؤمنين"؛ بل يجعل نفسه هو "السبيل"، ويدّعي أنه الأعرف بالقرآن من السلف والتابعين.

هذا عين ما حذرت منه الآية: من خرج من طريق الرسول وطريق المؤمنين... تركه الله لما اختار، وكانت نهايته الخسران.

قوله تعالى: ﴿ **وَمَا أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلاَّ لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللّهِ...** ﴾ النساء ٦٤

هذه الآية قانون عام يجري على جميع الرسل، ومُحَمَّد ﷺ خاتمة السلسلة.

ولو كانت الرسالة تُختزل في كتاب، لما احتاج الناس إلى رسول؛ لكن الله جعل وجود الرسول نفسه ضرورة تشريعية.

قوله تعالى: ﴿ **قُلْ أَطِيعُواْ اللّهَ وَالرَّسُولَ فإِن تَوَلَّوْاْ فَإِنَّ اللّهَ لاَ يُحِبُّ الْكَافِرِين** ﴾ آل عمران ٣٢

هنا يربط القرآن بين التولّي عن طاعة الرسول وبين وصف الكافرين ! وهذا ليس تكفيرا لأعيان الناس، بل بيان لحقيقة الطريق: من جعل طاعة الرسول اختيارا بشريا لا إلزاما إلهيا... فقد سلك طريقا لا يُفضي إلا إلى الكفر.

وسبب الربط واضح: طاعة الرسول هي الامتحان الحقيقي لطاعة الله؛ فمن ادعى الأولى وترك الثانية كان محتالا على الدين.

قوله تعالى: ﴿ **قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللّهَ فَاتَّبِعُونِي...** ﴾ آل عمران ٣١

﴿ **قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُول...** ﴾ النور ٥٤

﴿ **مَّنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللّهَ...** ﴾ النساء ٨٠

تكرار الأمر باتباع النبي في سور مختلفة يكشف أنّ المسألة ليست "خيارا" بل عمل

تعبّدي لا يُقبل الإيمان إلا به.

والقرآن جعل طاعة الرسول مقياس الصدق وميزان المحبة، فكيف يزعم منكر السنة أن الطريق إلى الله يُسلك بترك من جعله الله جسرا وميزانا ونورا

براهين تجعل حكمه ﷺ مرجعا نهائيا لا يُعارَض ولا يُناقَض

في هذا الجزء نصل إلى قمّة الدلالة: هذه الآيات لا تكتفي بإثبات طاعة النبي، بل تؤسِّس لمنزلة الحُكم النبوي بوصفه الفصل الأخير في النزاع، الكلمة التي تُسقط غيرها، والقول الذي لا يُعقّب عليه.

وهذا وحده يهدم الفكرة الموهومة القائلة بأن "السنة ظنيّة" أو "غير ملزمة".

قوله تعالى: ﴿ فَلاَ وَرَبِّكَ لاَ يُؤْمِنُونَ حَتَّىَ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لاَ يَجِدُواْ فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا ﴾ النساء ٦٥

هذا قسمٌ ربّاني يهزّ القلوب: الإيمان لا يكتمل إلا بثلاثة أمور:

تحكيم النبي،

انتفاء الحرج من حكمه،

التسليم الكامل له.

والآية لم تقل: "حتى يُحكّموا القرآن"، بل قالت: "يُحكِّموك" أي شخصك، قولك، وسنّتك.

فمن زعم أنه يؤمن بالقرآن وحده دون قبول بيان النبي ﷺ وقضائه... فقد عطّل شرطا من شروط الإيمان الثلاثة.

قوله تعالى: ﴿ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ ﴾ القصص ٦٨

في تمامها: ﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ﴾ الأحزاب ٣٦

هذه الآية تُسقط فكرة "ننظر هل الحديث يناسبنا أم لا" من أساسها.

المؤمن الحق لا يملك "الخِيَرَة" أمام قضاء النبي ﷺ.. فإذا ثبت القول عنه، سقط الاختيار !

وهذا يعني أنّ السنة – إذا صحّت – ملزمة شرعا، لا يملك أحد ردَّها بدعوى العقل أو الهوى أو دعوى "الاكتفاء بالقرآن".

قوله تعالى: ﴿ **وَإِن طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِن بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ**... ﴾ الحجرات ٩

"أمر الله" هنا هو.. الحكم النبوي؛ ولذلك قال بعدها مباشرة: «إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ»، والأخوة لا تستقيم إلا بالخضوع لميزان واحد.

وقد أجمع المفسرون على أن الفيء إلى "أمر الله" هو الرجوع إلى حكم رسوله ﷺ؛ لأن الحكم القرآني العام محتاج إلى بيان النبي ﷺ وتفصيله وتنزيله على الوقائع.

قوله تعالى: ﴿ **فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ...** ﴾ النساء ٥٩

الردّ إلى الله تعالى هو القرآن.. والردّ إلى الرسول ﷺ هو سنّته بعد وفاته، لا ذاته؛ لأننا لا نلقاه.. فكيف يكون الردّ إليه بعد موته ؟ ليس إلا عبر نقل سنّته.

فالآية أصل عظيم لحجيّة الحديث، لأن الله جعل الطريق إلى الإيمان مشروطا بردّ النزاع إلى القرآن والسنة معا.

براهين تبيّن أنّ وظيفته ﷺ ليست البلاغ فقط، بل التشريع والتنفيذ

أي السنّة العملية المقنّنة، وهنا نصل إلى البنية العميقة لحجّية السنّة: فالنبي ﷺ لم يكن "قارئا للوحي" فقط، بل هو المشرّع، المنفّذ، المبيّن، القائد، والحاكم.

والقرآن نفسه يرسّم هذه الوظائف ضمن الوحي، لا خارجَه.

وكل واحدة من هذه الوظائف تقتضي وجود "سنةٍ" تُنقل وتُتّبع.

قوله تعالى: ﴿ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ... ﴾

النور ٥٦

هذه الآية نموذج لشيء مذهل: القرآن يأمر بالصلاة والزكاة – لكنّه لا يبيّن: عدد الركعات، صفة الصلاة، نصاب الزكاة، شروطها وأنصبتها، ومقاديرها.

ثمّ يأتي الأمر مباشرة: «وأطيعوا الرسول».

وكأن القرآن يقول ضمنا: تفاصيل الصلاة والزكاة وسائر العبادات ستأخذونها من سنّة النبي ﷺ، فلابد أن تطيعوه.

وهذا وحده كاف لإثبات أنّ السنة ضرورة تشريعية لا يُستغنى عنها.

قوله تعالى: ﴿ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا... ﴾

الحشر ٧

الآية تُعدّ من أقوى أدلّة حجّية السنّة على الإطلاق.

فهي تمنح النبي سلطة الإعطاء والمنع، وهذا هو تعريف التشريع.

ولاحظ أن الله عز وجل لم يقيّد الأخذ والمنع بقيد "ما وافق القرآن"، ولا قال: "ما آتاكم من القرآن".. بل أطلقها مطلَق التشريع، فأصبح قوله وفعله وتقريرُه حجّة

قائمة بنفسها.

قوله تعالى: ﴿ فَإنْ خِفْتُمْ فَرِجَالاً أَوْ رُكْبَانًا فَإِذَا أَمِنتُمْ فَاذْكُرُواْ اللهَ كَمَا عَلَّمَكُم مَّا لَمْ تَكُونُواْ تَعْلَمُونَ ﴾ البقرة ٢٣٩

"كما علّمكم" هنا ليست القرآن فقط، بل تعليم النبي ﷺ كيفية أداء الصلاة في كل حال: في السفر، في الخوف، في القتال، في المرض.

فالتعليم هنا تعليم تفصيليّ نبويّ، وهو لب السنّة العملية.

وهذه الآية وحدها كافية لنسف نظرية "القرآن يكفي"؛ لأن القرآن لم يبيّن هذه الأحوال أصلا، إنما بيّنها النبي ﷺ بسنّته.

قوله تعالى: ﴿ قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا... وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَا... ﴾ المجادلة ١

ثم جاءت بعدها أحكام الظهار كلها.. الحكم الذي نزل في الظهار نزل ردّا على سؤال وجّه للنبي ﷺ، وجاء الحكم مباشرة على لسانه.. فالقضية نزلت في سياق سؤال للنبي ﷺ، والجواب وصياغة الحكم جاءت على لسان النبي ﷺ أيضا..

فكيف يقال بعد ذلك: "لا حجّية لبيان النبي ﷺ" ؟

الشرع نفسه يتنزل عليه ليستقبل الأسئلة... وليجيب.

قوله تعالى: ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا... ﴾ التوبة ١٠٣

الأمر هنا موجَّه للنبي شخصيا بأخذ الصدقات.

لكن كيف "يأخذ" ؟ وكيف يحدّد الأنصبة ؟ وكيف يفرّق بين مال ومال ؟

القرآن لم يبيّن شيئًا من هذا.

وبالتالي فالأمر بتطبيق الزكاة لا يتحقق إلا بسنّة النبي، وإلا كان الأمر الإلهي معطّلا.

قوله تعالى: ﴿ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا... ﴾ البقرة ١٢٤

والإمامة قدوة قبل أي شيء آخر.. والاقتداء كما يكون في الفعل يكون في القول، فهو المشرّع المبيّن القائد؛ ولذلك كانت إمامة مُحَمَّد ﷺ هي إمامة التبيين والتشريع، أي السنة.

بهذه المجموعة نكون قد أحطنا بأقوى الآيات التي تكشف أنّ محمّدًا ﷺ كان ولا يزال المصدر التشريعي الثاني للوحي، وأن ترك سنّته هو تركٌ للوحي نفسه.

براهين الاحتكام والاتباع.. حين يصبح الرجوع إلى النبي ﷺ شرط الإيمان لا مكمّله

الإيمان احتكام صريح، وامتثال دقيق، وانقياد كامل للوحي المنزل على مُحَمَّد ﷺ.

وهذه الآيات - كل واحدة منها - تسقط دعوى "الاكتفاء بالقرآن" سقوطَ السيف على العُنق.

قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَن يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ﴾ النور ٥١

لاحظ هذا النسق القرآني: لم يقل: "إذا دُعُوا إلى الله ليحكم بينهم"، بل قال: ﴿ إلى الله ورسوله ليحكم بينهم ﴾.. فالحكم هنا للرسول أيضا، بوصفه مشرِّعا مبينا.

فلا معنى لهذه الآية إذا كان الحكم منحصرا في القرآن فقط.

إذ كيف يدعوهم الله إلى حكم رسوله ثم لا يكون للرسول إلا قراءة آيات ؟ بل لا بد أن له حكما هو نفسه دليل الهدى.

قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُم مُّعْرِضُونَ ﴾ النور ٤٨

الآية تكشف مرضا قديما... كان في زمن النبوة قوم يظهرون الإسلام، فإذا دعاهم النبي ﷺ ليحسم النزاع بحكمه أعرضوا !

لكأن القرآن يقول: كل من رفض الاحتكام إلى السنة حيّ بينكم اليوم، وإن تغيّرت الأسماء.. وقد قرن الله هنا بين الإعراض عن حكم الله والإعراض عن حكم الرسول، لأنهما من مشكاة واحدة، لا يُقبَل أحدهما دون الآخر.

قوله تعالى: ﴿ وَاتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴾ الأعراف ١٥٨

الآية تجعل الهداية مشروطة بالاتباع، لا بمجرد الإقرار بالنبوة.. وهذا أمر عام يشمل كل ما صدر عنه ﷺ من قول وفعل وتقرير.

قال ابن كثير: أي: اسلكوا طريقه واقتفوا أثره.(١)

فالقرآن نفسه يصرّح أن الهداية لا تنال إلا باتباع السنة.

قوله تعالى: ﴿ وَمَن يُطِعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَأُوْلَئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِم ﴾ النساء ٦٩

الطاعة هنا مزدوجة: طاعة الله = القرآن.. وطاعة الرسول = سنته.

ولو كانت طاعته هي طاعة القرآن وحده، لما كان لتكرارها أي معنى.. فالآية تفصل بين المقامين، وتجمع بينهما، وتربط النجاة بالطاعة المشتركة.. ولهذا قال الشافعي في "الرسالة: فاعلمهم أن بيعتهم رسوله بيعته وكذلك أعلمهم أن طاعتهم طاعته.(٢)

وهذا لا يستقيم إلا إذا كانت سنته وحيا وإلزاما.

قوله تعالى: ﴿ النَّبِيُّ أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِم ﴾ الأحزاب ٦

كونه أولى بالمؤمن من نفسه يعني أن حكمه مقدَّم على أهوائه، ورأيه مقدم على رأيه، وسنته مقدمة على طبعه.

فكيف يقول القرآن إن النبي أولى بك من نفسك، ثم تزعم أنك لا تحتاج إلى سنته ؟

الولاية هنا ولاية تشريع، لا ولاية محبة فقط.. ولاية قيادة تبعية يُبنى عليها الدين.

---

(١) تفسير ابن كثير ج٣ صـ٤٩١

(٢) الرسالة صـ٨١

قوله تعالى: ﴿ إِنَّا أَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ ﴾
النساء ١٠٥

الحكم هنا وظيفة مستقلة عن تلاوة القرآن.

فالنبي ﷺ يحكم:

– بآيات القرآن،

– وبما أوحاه الله إليه من بيان.

وإلا لكان القضاءُ في حياة النبي ﷺ مجردَ قراءة آيات.. وهذا لم يقع قط..

وهكذا تتظافر الآيات على أن القرآن وحي مُجمل، وأن النبي ﷺ هو المفصِّل المبيِّن، وأن من حاول أخذ الشريعة من القرآن وحده فقد جعل الدين مبتورا، والنبوة بلا وظيفة.

قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ لاَ تُحِلُّواْ شَعَآئِرَ اللّهِ ﴾ المائدة ٢

الآية تنهى عن "تحليل شعائر الله".. لكن ما هي هذه الشعائر ؟ هل ذكرها القرآن كلها ؟

قطعا لا.. بل أكثر الشعائر العملية – من المناسك والقرابين والهَدي وسائر أعمال الحج – لا توجد في القرآن إلا بإجمال شديد.

والسؤال القاتل هنا: إذا لم تكن السنة حجّة.. فأين نجد الشعائر التي أمرنا الله بأن لا نُحلّها ؟ وأي شعيرة نلتزم بها ؟

قوله تعالى: ﴿ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ ﴾ (تكرارها في آيات كثيرة)

هذه الآية – وما شابهها – هي أشهر نصّ قرآني يكشف أن القرآن كتابُ هداية لا

كتابُ "دليل تقني".. فالله أمر بالصلاة أمرا مطلقا.. لكن: كم ركعة ؟ كيف تتوضأ ؟ كيف تركع ؟ ما هي صفة السجود ؟ متى تُقصر ؟ متى تُجمع ؟ ما شروطها ؟ ما مبطلاتها ؟ ما حدودها ؟

القرآن لا يجيب عن واحد من هذا كله.. فإذا أنكرتَ السنة فقد أسقطتَ الصلاة نفسها.

قوله تعالى: ﴿ آتُوا الزَّكَاةَ ﴾

نفس السؤال: ما النصاب ؟ ما الأنصبة في الذهب والفضة والزروع والبهائم ؟ ما شروطها ؟ كم مقدارها ؟ ما الأموال التي تجب فيها ؟ متى تجب ؟

القرآن لم يذكر حرفا واحدا من هذه التفصيلات.. ولو أخذت بالقرآن وحده، لما عرفتَ ما هي الزكاة التي يأمرك الله بها.

ولذلك قال القرطبي: ثم البيان منه ﷺ على ضربين: بيان لمجمل في الكتاب كبيانه للصلوات الخمس في مواقيتها وسجودها وركوعها وسائر أحكامها وكبيانه لمقدار الزكاة ووقتها وما الذي تؤخذ منه من الأموال وبيانه لمناسك الحج قال صلى الله عليه وسلم إذ حج بالناس: " خذوا عني مناسككم "، وقال: " صلوا كما رأيتموني أصلي" أخرجه البخاري ".[1]

قوله تعالى: ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ ﴾ المائدة ٣

القرآن حرّم الميتة.. لكن.. ما حكم أكل السمك ؟ وما حكم الجنين في بطن الأم إذا ذُكِّيت ؟

---

[1] تفسير القرطبي ج١ ص٣٨

الجذر النفسي والفكري لحركة إنكار السنة

لا أعلم مذهبا حَكَم موضوعُه على معتنقيه بالجهل كالطعن في السنة وصحيح البخاري.. فمجرد وصف شخص بأنه ينكر البخاري كاف للحكم عليه بالجهل بما ينكر.. منكرو السنة ليسوا ظاهرة علمية بقدر ما هم ظاهرة نفسية لها أربعة جذور:

- **التمرّد على السلطة الدينية: فالسنة تمثل إطارا ملزما، والإنسان بطبعه يميل إلى التحرر من القيود.**
- **الرغبة في انتزاع النص الديني من أيدي العلماء: إذ يصبح القرآن – بلا سنة – سهلا لكل أحد أن يؤوّله حسب هواه.**
- **تأثير الاستشراق: فقد حاول المستشرقون ضرب مصادر الدين من الداخل، فبدأوا بالطعن في السنة.**
- **التبعية الثقافية: بمضاهاة الإصلاح البروتستانتي الذي رفع شعار "الكتاب وحده".**

وهكذا يولد –كما في التاريخ – مذهب بلا جذور، يرفع الشعار المشهور: "حسبنا كتاب الله"، لكنه في التطبيق يتحول إلى قرآن مُفرّغ من معناه.. كمن يريد شمسا بلا نهار.. وكأنهم يتصورون أن الرسالة كانت عملا إداريا جامدا، لا علاقة له بتلك النفس المصفّاة التي اصطفاها الله – في علمه – قبل أن يخلق الخلق، وقبل أن يكتب التاريخُ أولَ حروفه.. فالقدوة لا يمكن أن تنفصل عن النبوة إلا في ذهن من لا يعرف معنى الاصطفاء الإلهي.

يريد أن يرفع محمّدا ﷺ عن مقام الأسوة ليضعه في زاوية ضيّقة لا يتجاوز فيها حدود التلاوة، كأنه آلة صوتية لا قلب لها، ولا حكمة، ولا نور.

منكر السنة لا يبحث عن حقيقة، بل يبحث عن مهرب..

دراسة النقد المعاصر لمحاولات إنكار السنة

في عالم اليوم، حيث تنتشر الشبهات الفكرية، يظهر من يحاول إنكار السنة أو تقليل أهميتها، مدعيا أن القرآن وحده يكفي، أو أن السنة مجرد اجتهاد بشري قابل للنقد أو الإهمال..

الواقع يكشف أن هذا الإنكار المعاصر ليس جديدا في مضمونه، بل هو تكرار لإشكالات قديمة، لكنه يظهر اليوم بأشكال عقلية وشبهات زائفة.

أمثلة واقعية على فشل إنكار السنة

الذين حاولوا الاكتفاء بالقرآن وحده لم يُطبقوا الدين عمليا، بل أغرقوا أنفسهم بالاجتهادات الفردية، وظهرت فوضى في العبادة والمعاملات.

الطائفة الشاذة التي لم تتبع السنة بشكل صحيح شهدت خللا في تطبيق الحدود، وانحرافا في المعاملات، وفقدان التناغم بين النص والواقع.

كل هذه الأمثلة التاريخية والمعاصرة تؤكد أن إنكار السنة يؤدي إلى انهيار المنهج العملي للدين.

إذن.. النقد المعاصر لمحاولات إنكار السنة – مهما حاول أن يبدو عقلانيا أو حديثا – يفشل أمام الحقيقة التالية:

السنة ليست اجتهادا فرعيا أو نصا ثانويا، بل ركن حيوي في الدين، متواتر في الواقع، متفق عليه في العقل والتاريخ، وضروري لتطبيق القرآن..

ومن ينكر السنة كمن يحاول فصل النهر عن مجراه، أو قطع الشريان عن قلب الأمة؛ فالنتيجة الفورية هي جفاف الحياة العملية للدين.

حجية السنة ليست مجرد نظرية أو اجتهاد فقهي، بل واقع حيّ، وتاريخ متواتر، وتجربة عقلية عملية للأمة.

الربط بين النص والعقل

النصوص توضح ما أمر به الله ورسوله ﷺ.. والعقل يثبت أن هذه النصوص بحاجة إلى بيان وتطبيق، وأن العمل بالقرآن وحده غير ممكن.. وكل نص يكتسب حجية تطبيقية من خلال العقل الذي يرى ضرورة المبلّغ والمبيّن.. فالنص والعقل كالعين واليد؛ العين ترى الحق، واليد تنقله إلى واقع الحياة.

الربط بين التاريخ والواقع العملي

التاريخ يوضح كيف طبّقت الأمة السنة منذ عهد النبي ﷺ وحتى اليوم.. والواقع العملي يثبت استمرار هذه التطبيقات في كل صلاة، ومعاملة، وقضاء، وحياة يومية فالتاريخ يوفر الاستمرارية، والواقع العملي يوفر التواتر والتجربة المستمرة.

التاريخ يسرد الرواية، والواقع العملي يجعلها حية تنبض في القلوب والعقول.

التوحيد بين كل الأدلة العملية والنظرية

النقل (القرآن).. العقل.. الإجماع.. التاريخ والسيرة العملية.. الواقع العملي المتواتر.

كلها تتضافر لتؤكد: السنة ركن أساسي في الدين، مرجع دائم، وقاعدة لا غنى عنها لأي فهم صحيح للشريعة وتطبيق عملي لها.

فإن حاول أحد أن ينكر السنة أو يقلل من مكانتها، فإنه كمن يحاول شق الأرض عن جذورها، أو إسكات الريح في الصحراء؛ فالواقع، والتاريخ، والعقل، والنص، كلهم يصدّون عنه.

المحاور التي تدور حولها كل الاعتراضات

مهما تنوعت العبارات.. ومهما تباينت المرجعيات.. فإنها – دائما – نفس المحاور:

المحور الأول: الاكتفاء بالقرآن

وهي الشبهة الأشهر، وتتفرع منها كل الشبهات تقريبا.. وصاحبها يقول: القرآن كامل لا يحتاج إلى بيان خارجي، والسنة تفتح بابا للخطأ والاختلاف.

ومنبع الشبهة فكرتان:

- تصور خاطئ لطبيعة القرآن؛ فهو يرى القرآن كتابا مكتفيا بذاته في كل جزئية.
- رغبة نفسية في التحرر من الالتزام العملي؛ لأن السنة تنقل الدين من المجال النظري إلى التكليف الواقعي.

وهي شبهة قديمة، ظهرت مع "القرآنيين" في الهند ثم مصر، ثم انتقلت إلى دوائر الحداثيين والملاحدة العرب.. وهي تقوم على تناقض حقيقي: حيث يزعم قائلها أنه يؤمن بالقرآن، ثم يرفض السنة التي أمر القرآن باتباعها، فكأنه بقول: أنا نباتي.. لكني أعيش على الكباب !

المحور الثاني: تعارض الأحاديث مع العقل

وهذه شبهة من يقرأ النص بعقلية مسبقة، فيحاكم النصوص لمفهوم "العقل" كما فهمه هو، لا كما يقتضيه المنطق الصحيح.. فيقول: هناك أحاديث غير معقولة، فهي إذا ليست من الدين.

وهذا مبني على مغالطة خفية: تجعل العقل النسبي (الرأي) معيارا للحقيقة المطلقة. الخلط بين "غير معقول عندي الآن" وبين "مستحيل عقليا".

وقد وقع في هذه الشبهة فلاسفة ومفكرون، لكن جذورها النفسية أعمق من جذورها الفلسفية؛ لأنها تكاد تكون دائما تعبير عن رفض السلطان الديني أكثر من كونها بحثا معرفيا.

المحور الثالث: الوضع السياسي

وهي الشبهة التي تكررها بعض المدارس الحداثية والقرآنية وتنتشر في الإعلام الشعبي.. وصورتها أن أحاديث الفتنة، وأحاديث فضائل الصحابة، وأحاديث الخلافة... كلها مخترعة لتبرير سياسات الأمويين والعباسيين.

هذه الشبهة تجتمع على ثلاثة أركان:

- انعدام الثقة في كل ما نقله المحدّثون.
- افتراض وجود مؤامرة كبرى لا دليل عليها.
- تجاهل قواعد النقد الحديثي التي أسقطت آلاف الروايات الموضوعة بالفعل.

والغريب أنّ أكثر من يستدل بهذه الشبهة لم يقرأ علم العلل ولا الطبقات ولا تاريخ النقل؛ فهي شبهة نشأت إعلاميا لا علميا.

المحور الرابع: تعارض الأحاديث مع القرآن

وهي شبهة ظاهرها الدفاع عن القرآن، وباطنها سوء فهم للقرآن والسنة معا.. ومرتَكزها أن كل حديث يخالف القرآن نتركه، لكنهم يفترضون أن: تخصيص العام مخالفة، وتقييد المطلق مخالفة، وتفصيل المجمل مخالفة، والنسخ الشرعي مخالفة.. مع أن السنة لا يمكن أن تخالف القرآن مخالفة حقيقية؛ لأنها هي بيانه.. وما يتوهمونه تعارضا هو في الحقيقة قصور فهم من جانبهم.

المحور الخامس: إنكار حجّية خبر الآحاد

وهذه شبهة فوق- فقهية، تتسلل من كتب المتكلمين إلى الخطاب الحداثي.. وصورتها أن حديث الآحاد لا يفيد إلا الظن، والظن لا يبنى عليه دين.

وهي مبنية على أربعة أوهام:

- أن الظن الشرعي مساو للظن السلبي في اللغة.
- أن الظن لا يعمل به في العقائد (مع أن الصحابة عملوا به).
- أن خبر الواحد ظنّ دائما (وهذا خطأ؛ فهو قد يبلغ القطع بالقرائن).
- أن القرآن يرفض الظن مطلقا، وهذا غير صحيح.

العجيب أن من ينكر خبر الآحاد يعيش حياته كلها على الآحاد: من الطبيب، والقاضي، والشهود، والخبراء... فلماذا يقبلها في الطب ولا يقبلها في الدين ؟!

المحور السادس: الطعن في البخاري والصحاح

وهذه أم الشبهات في عصر الإعلام، وهي نتيجة متوقعة بعد قبول الشبهات السابقة.. وصورتها أن البخاري كتبه بعد ٢٠٠ سنة، واعتمد على رواة مجهولين، وكتابه ليس قرآنا، وفيه أحاديث غريبة.. وهي قائمة على أوهام أن البخاري هو مخترع السنة.. وأن البخاري مبتدعُ روايات.. وأن النقد الحديثي لم يسبق البخاري.

وأما الحقيقة فهي أن:

البخاري ليس مصدر السنة بل منقّي السنة.

نقد الصحيحين مارسَه العلماء قبله وبعده.

جمعه كان بناء على مواد محفوظة ومكتوبة قبله بقرنين تقريبا.

هدم شبهات المنكرين

الرواية.. الإسناد.. الوضع.. التعارض.. كثرة الأحاديث.. سلطة المحدثين، ،...

الشبهة الأولى: الأحاديث رواها رجال.. والرجال يخطئون.

هذا الاعتراض ظاهره حكمة، وباطنه غفلة !

نعم، الرجال يخطئون.. لكن الأمة لم تبن دينها على "رجال" فقط، بل بنته على سلسلة من الرجال.. والضوابط.. والقواعد.. والتمحيص.. والتجريح.. والتعديل.. والقرائن.. والتواتر.. والتحقيق.

لم يقل أحد: قيل لنا حديث... فآمنا به.

بل قال الأئمة: هاتوا الإسناد، هاتوا الرجال، هاتوا سيرهم، هاتوا حالهم، هاتوا ضبطهم، هاتوا صحتهم.

إن ثقل علم الحديث.. من شدته وقوته.. لم تستطع أمة أخرى أن تقيم مثله، لا في اليهودية، ولا في النصرانية، ولا في الفارسية، ولا في الهندوسية...

الإسناد هو **أعظم اختراع معرفي** صنعته هذه الأمة.

به فُرز الذهب من التراب، والصحيح من المكذوب، والثابت من الملفق.

العجيب أن من ينكر الإسناد.. يأخذ تاريخه الشخصي من نفس الكتب التي فيها الإسناد ! ولا يرى تناقضه.

أما الحقيقة فهي: الإسناد ليس نقل رجال... بل نقل أمة.

الشبهة الثانية: هناك أحاديث موضوعة، فكيف نثق بالباقي ؟

هذا من جنس قول القائل: لأن هناك نقودا مزيفة.. فلن نتعامل بالنقود أبدا.

الموضوعات كشفتها الأمة قبل أن يولد الطاعنون: وضعها بعض الزنادقة، فكشفهم العلماء بأسمائهم وطرقهم ورجالهم،وفضحوهم حتى صاروا عبرة.

العجيب أن "الوضع".. أكبر دليل على قوة السنّة لا ضعفها؛ لأن وجود الخبيث لا يُعرف إلا بوجود ميزان قويّ يفرزه.

فهل رأيت أحدا يضع "دراهم نحاسية" على شكل "معدن لا قيمة له" ؟

إنما التزوير يقع في الأشياء النفيسة.

ثم إن المنكرين لا يستطيعون أن يسموا خمسين حديثا موضوعا، يُبنى عليها حكم من أحكام الدين الكبرى الآن.

كلها أمور مكشوفة معروفة لا قيمة لها.

السنة الصحيحة هي البناء.. والموضوعات ركام أزاله العلماء من قرون.

الشبهة الثالثة: الأحاديث كثيرة جدا.. وهذا دليل على الوضع.

هذا جهل فاضح؛ لأن كثرة الأحاديث هي نتيجة طبيعية لثلاثة أمور:

- ثلاثة وعشرون عاما من حياة النبوة، مليئة بالأحداث والتشريعات والمواقف.
- انتشار الصحابة في العالم، فحمل كل واحد علما خاصا، ونقله لمدرسته وتلاميذه.
- تدوين البشر لكل ما وجدوه من أقوال وأفعال وأحداث.

والعجيب أن الكثرة ليست في "الأحاديث الصحيحة"، بل في "الأحاديث المروية عموما".. أما الصحيح منها فهو قليل جدا مقارنة بالمجموع، ولم يحتج النبي إلى آلاف الأحاديث لتأسيس الدين.

ثم إن المحدثين لم يقولوا: كل ما روي عن النبي صحيح.

بل قالوا: هذا صحيح، وهذا ضعيف، وهذا موضوع، وهذا حسن، وهذا شاذ...

والتمييز البديع هو أعظم ما في علم الحديث.

الشبهة الرابعة: الأحاديث تتعارض.. فكيف تكون حجة ؟

أوهى شبهاتهم.. فالقرآن ذاته فيه آيات: محكمة.. وآيات: متشابهة، وآيات: نُسخ حكمها، وآيات: فُصِّلت بأخرى..

هذا ليس تعارضا، بل تنظيم تشريعي.

وكذلك في السنة: أحاديث مخصصة، وأحاديث مقيدة، وأحاديث مفسّرة، وأحاديث منسوخة، وأحاديث عامة، وأحاديث خاصة.

هذا ليس عيبا في السنة، بل هو قمة التشريع؛ لأن حياة الناس ليست نصا واحدا جامدا.. بل حالات وظروف ومراحل.. وكل ما يظنه المنكرون "تعارضا" قد حلّه العلماء منذ ألف عام، وبقيت الشبهة بلا أساس.

الشبهة الخامسة: الرواة تأثروا بالسياسة وصنعوا أحاديث.

لو كان هذا صحيحا، لرأيت:

– أحاديث تمدح كل خلفاء بني أمية،

– وأحاديث تمدح كل خلفاء العباسيين،

– وأحاديث تمدح المعارضين...

لكن العجيب.. أن كل طائفة حاولت "الوضع".. فكشفها العلماء، وصار الواضع معروفا باسمه وفضيحته إلى اليوم: غياث، ابن أبي العوجاء، الكذاب فلان، والوضّاع

علان...

ليس هناك أدنى فرصة أن ينفذ أحد "أحاديث سياسية".. وتنجو من الغربلة الحديثية.

ثم لو وضِعت أحاديث سياسية لنقلت الفرق الأخرى ضدها حديثا معارضا، ولتناقلت الأجيال التعارض، ولكن لا وجود لهذا في الصحيحين ولا السنن ولا المعاجم إلا مكشوفا مفضوحا.

الشبهة السادسة: علم الحديث نفسه اختراع متأخر.

هذا جهل بالتاريخ.. علم الحديث له جذور:

- في القرن الأول: قول ابن سيرين: لم يكونوا يسألون عن الإسناد..
- في عهد الصحابة: سؤالهم: من حدّثك ؟ أمن أهل الصدق هو أم من أهل الكذب ؟
- في المدينة: مدرسة عروة بن الزبير، وسعيد بن المسيب.
- في مكة: ابن جريج.
- في الكوفة والبصرة: الشعبي، الحسن، قتادة.

ثم في القرن الثاني والثالث.. نضج العلم بكتبه الكبرى، كما نضج فقه اللغة بعد قرون من انتشارها.

وهذا طبيعي لكل علم.. فليس ظهور "التدوين".. دليلا على تأخر "العلم".

والفرق بينهما.. مثل الفرق بين وجود العلم عند ابن عباس، ووجود الكتاب عند البخاري.

الشبهة السابعة: لماذا نعطي العلماء – البخاري غالبا هو عدوهم – الحق في الحكم على الأحاديث ؟

الجواب بسيط وعميق: لأنهم أهل هذا الفن.. كما نعطي الأطباء حق تحديد العلاج، والمهندسين حق تصميم الجسور، واللغويين حق ضبط النحو.

علم الحديث ليس انطباعا، بل هو علم له قواعد:

الجرح والتعديل،

العنعنة،

التدليس،

المتابعات،

الشواهد،

الإرسال،

الاختلاط،

العلل الخفية...

لا يمكن لإنسان لم يقرأ سطرا واحدا في هذا العلم.. أن ينكر أحاديث ثبّتها.. أصحاب هذا الفن عبر القرون.

والمنكرون في الحقيقة.. لا ينكرون السنة.. بل ينكرون الجهد العلمي الذي بذله آلاف العلماء لحماية الدين من التحريف.

إذن.. الشبهات التي يطلقونها هي في حقيقتها:

– سوء فهم.

- أو جهل بعلوم الحديث.

- أو كراهية لبعض أحكام الشريعة.

- أو رغبة في دين بلا تكاليف.

أما السنة، فبنيانها قويّ، وفرزها دقيق، وتاريخها واضح، ومسارها لا يقاوم.

فإذا تم إلزام منكر السنة بكل ذلك.. التف حول الحقيقة بقوله: البخاري بشر، والبشر يخطئون، إذن كتابه ليس حجة.

الجواب: ومن قال إن البخاري معصوم ؟ لكن.. هل الخطأ البشري يمنع الصواب المنهجي ؟! العلماء يخطئون، ومع ذلك تأخذ من كتب الطب والفيزياء !

فهل تركتم الطب والفيزياء لأن الأطباء والفيزيائيين بشر ؟

فيلجأ للحيلة الشهيرة: التذرع بأن السنة فيها الضعيف والموضوع !

والجواب: إن من يستدل بأن السنة فيها روايات ضعيفة لنقد كتاب عُرف بدقّة الرواية فهو أشبه بمن ينتقد الطبيب لصرامته في التعقيم، ثم يذهب يتداوى عند العطار !

فيقول: لكن بعض الأحاديث تتحدث عن أشياء غريبة، مثل شفاعة النبي أو عذاب القبر أو النفخ في الصور...

والجواب: غريبة على من ؟ عليك لأنك قزّمت الوجود في مداركك.. الحديث لا يخالف العقل، بل يتجاوز أفقه.. العقل لا يستطيع أن يحكم على ما لم يره أو يجربه، أما الوحي فهو الذي يُخبر بما وراء التجربة.. هل كنت تعرف الإلكترونات قبل إدراكها بالتجارب ؟ أم أنك صدّقت العلماء الذين أدركوا أثرها ؟ إذن.. فأنت

تؤمن (بالغيب العلمي) لأنك تثق بالمخبر، فلماذا لا تؤمن (بالغيب الإلهي) لأنك تثق بالرسول ﷺ ؟! أنت لا تعترض بالعقل، بل تعترض بالجهل في ثوب العقلانية.

يا وليد، نحن لا ننكر الرسول، لكننا لا نثق في الرواة، فهم بشر، يخطئون وينسون وربما يكذبون !

وليد: أحسنتَ، فالرواة بشر، لكن دعني أسألك: هل كان الذين نقلوا القرآن بشرا أم ملائكة ؟ فإن قلت "بشر"، فقد سلّمتَ أن البشر يمكن أن يحفظوا وينقلوا الدين بأمانة، وإن قلت "ملائكة"، فهات لنا دليلا على ذلك !

فإذا قبلت نقل الصحابة للقرآن، فلماذا ترفض نقلهم للسنة ؟ أليسوا نفس الأشخاص ؟ نفس الذاكرة ؟ نفس الأمانة ؟

منكر السنة: لكن القرآن محفوظ بحفظ الله الذي قال {إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون}

وليد: الآية لم تقل: نزلنا القرآن.. بل تقول: نزلنا الذكر.. والذكر وحي.. وهو يشمل القرآن والسنة.

العجيب أنكم تؤمنون بتاريخ يوليوس قيصر من كتب كتبت بعده بقرون، ثم تشكّون في حديث رُوي بالتواتر بعد سنين معدودات !

منكر السنة (يحاول التملص): لكن كيف نثق في سلسلة من الرجال قد يخطئ أحدهم ؟

وليد: هنا نأتي إلى معجزة الإسلام الخفية: علم الحديث.. علم لم يُعرف مثله في حضارة بشرية، علم وضع قواعد أدق من فحص الحمض النووي اليوم ! ففيه الجرح

والتعديل، والسند، والعنعنة، والعلل، والمقابلة، والتاريخ، والموازنة... علم يجعل كل راو كأنه ملفٌّ مفتوح في مختبر نقدي عبر الأجيال.. فإذا لم يرضك هذا المنهج، فأرنا علما في العالم كله يضاهيه في توثيق الأخبار.

أن تقول "الرواة بشر" لتسقط حجّية السنة، فذلك كمن يقول: "الأطباء بشر" ليرفض العلاج ! منكر السنة يثق في المؤرخ الإغريقي، ويشك في الصحابي الذي رأى جبريل ! يثق في نقل الكتب الفلسفية بلا سند، ويرفض الحديث الذي نُقل بسلاسل من العدول المتصلين.. إنه لا يعترض لأن الرواة بشر، بل لأنه يكره أن يكون هناك وحيٌ يقيّده.

يا وليد، في الأحاديث ما يخالف القرآن، مثل حديث الشفاعة، والشفاعة نفاها الله بقوله: {فما تنفعهم شفاعة الشافعين} فكيف نقبل حديثا يعارض آية صريحة ؟

وليد: أنت تفسر القرآن بجهل ثم تحاكم السنة إلى هذا الجهل.. الآية تتحدث عن شفاعة الكفار يوم القيامة، أما الحديث فعن شفاعة المؤمنين المذنبين.. إذن التعارض ليس بين الحديث والقرآن، بل بين الحديث و"جهلك بالتفسير".

منكر السنة: لكن حديث "من بدل دينه فاقتلوه" يخالف قوله تعالى: لا إكراه في الدين.

وليد: وهل قتل المرتد إكراه في الدين ؟ الآية تقول {لا إكراه في الدين} أي: لا يُكره أحد على الدخول في الإسلام..

ولا تعني: من دخل ثم خان الدين لا يُحاسب..

فمن بدل دينه بعد أن دخل فيه طائعا مختارا، فقد خان العقد والعهد، ولذلك

جاءت العقوبة.. ولو قرأت القانون الفرنسي، لوجدت فيه "حرية الانضمام إلى الجيش" وفي الوقت نفسه عقوبة الإعدام على الخيانة العسكرية.

فهل فرنسا متناقضة ؟

منكر السنة: العقل لا يمكن أن يقبل أن الذبابة إذا وقعت في الشراب يُغمس جناحها ! كيف يعقل هذا ؟!

وليد: ألا تستحي من الجهل ؟ هل أنت خبير في علم الجراثيم ؟ العقل عندك يرفض لأنك "تستغرب"، لا لأنك "تفهم".. فالعقل السليم لا يرفض إلا بعد العلم، أما الجاهل فيرفض لأنه لم يسمع من قبل.. هذا الحديث أثبت العلم الحديث صحته علميا، إذ إن في أحد جناحي الذبابة مواد مضادة للميكروبات تسمى (المضادات الطبيعية)، وهذا مطابق لما قال النبي ﷺ منذ ١٤٠٠ سنة.. فالعقل الذي ترفض به السنة، هو عقل لم يدرك بعد ما أثبته "الميكروسكوب" بعد قرون.

منكر السنة (يحاول استعادة توازنه): لكن هناك أحاديث يبدو فيها تناقض،كقول النبي: "لا عدوى"، ثم قوله: فرّ من المجذوم فرارك من الأسد.

وليد: بل التناقض في فهمك لا في الحديث.. فقوله "لا عدوى" يعني: لا عدوى تعمل بذاتها استقلالا عن تقدير الله.. وقوله "فرّ من المجذوم" يعني: خذ بالأسباب ولا تُلق بنفسك للهلاك.. فالأول نفيٌ لـ"استقلال السببي"، والثاني إثباتٌ لـ"الاحتراز العملي". أي أنه جمع بين التوكل والأخذ بالأسباب.. أليس هذا منتهى العقل ؟ فالعقل يقول: المرض ينتقل بأسباب خلقها الله، لا بذات مستقلة عنه.

ألا ترى أن الطب نفسه يقول "لا عدوى إلا بانتقال المسبب"، ومع ذلك يأمرك

بالوقاية ؟ فهل الطب متناقض ؟

منكر السنة: لكن بعض الأحاديث تتكلم عن الغيب، كعذاب القبر.

وليد: وأنت تؤمن بالإليكترونات وهي غيب عنك ! عذاب القبر يقع في حياة برزخية لا يمكن رصدها في حياتنا الدنيوية.. لكن من يقيس الآخرة بالمختبر، فهو كمن يريد أن يزن الضوء بميزان اللحمة ! فأين أنت من القرآن القائل {الذين يؤمنون بالغيب}

منكر السنة: لكن لماذا توجد روايات تبدو متناقضة في اللفظ بين الصحيحين ؟

وليد: أخيرا اقتربنا من السؤال الصحيح ! الاختلاف في الألفاظ لا يعني التناقض، بل يدل على تعدد الرواية في المعنى نفسه، مثل أن ينقل اثنان قصة واحدة بأسلوبين مختلفين.. فأحدهم يقول: "قال الرسول ﷺ: لا ضرر ولا ضرار"، والآخر يقول: "نهى الرسول ﷺ عن الضرر والضرار".. هل هذا تناقض ؟ أم تأكيد – لنفس المعنى – بأسلوبين ؟ الاختلاف اللفظي دليل على الحرية في النقل بالمعنى، وهو ما سمح للسنة أن تبقى حيّة في القلوب.

منكر السنة: إذن أنت تفسر كل شيء حتى لا تعترف بوجود التناقض !

وليد: بل أنت تقول بالتناقض لأنك تكره أن تبذل جهدا في التعلم، تريد نصوصا بلا علم، ودينا بلا علماء، حتى يسهل عليك أن تكون أنت – بجهلك – "المفسّر الوحيد" !

المؤلفات قبل الموطأ

يقول الدكتور محمد بن عبد الله القناص، عضو هيئة التدريس بجامعة القصيم: كان الصحابة، ﭫ، يتلقون عن النبي ﷺ أقواله وأفعاله، ويتداولونها بينهم حفظًا ورواية، وكان بعض الصحابة، ﭫ، يكتب في عهد النبي، ﷺ، ولهذا وجد بعض الصحف المكتوبة في عهد النبي ﷺ، مثل:

صحيفة أبي بكر الصديق، ﭬ، وفيها فرائض الصدقة.

وصحيفة علي بن أبي طالب، ﭬ، وفيها أسنان الإبل، وشيء من الجراحات. وصحيفة عبد الله بن عمرو بن العاص، رضي الله عنهما، المعروفة بالصحيفة الصادقة.

ودرج على ذلك التابعون، فكانوا يعتمدون على الحفظ والتلقي، ودوَّن بعضهم بعض السنة، ولهذا وجد عدد من النسخ أو الصحف الحديثية، ومن أمثلة هذه الصحف:

صحيفة أو صحف سعيد بن جبير تلميذ ابن عباس، رضي الله عنهما.

وصحيفة مجاهد بن جبر تلميذ ابن عباس، رضي الله عنهما.

وصحيفة بشير بن نهيك كتبها عن أبي هريرة، ﭬ.

وصحيفة أبي الزبير محمد بن مسلم بن تدريس المكي تلميذ جابر بن عبد الله، رضي الله عنهما، يروي نسخة عنه وعن غيره أيضًا.

وصحيفة هشام بن عروة بن الزبير.

وغير ذلك من الصحف الكثيرة التي رويت عن التابعين، والتي كانت هي الأساس الثاني بعد صحائف الصحابة، ﭫ، لما أُلِّف وصنف بعد ذلك.

ثم إنه على رأس المائة الأولى من الهجرة بدأ التدوين الذي اتصف بالشمول، وذلك

خوفًا من ضياع السنة، وكان من أوائل من قام بهذا العمل أبو بكر بن محمد بن حزم (ت ١٢٠هـ)، وابن شهاب الزهري (ت ١٢٤ هـ)، ثم إنه في عصر تابعي التابعين بدأ التصنيف في السنة حيث جمع طائفة من أهل العلم كلام النبي صلى الله عليه وسلم، وكلام الصحابة، ﵃، فألف أبو محمد عبد الملك بن جريج (ت ١٥٠ هـ) بمكة، ومعمر بن راشد باليمن (ت ١٥٣ هـ)، وأبو عمرو عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي (ت ١٥٦ هـ) بالشام، وسعيد بن أبي عروبة (ت ١٥٦ هـ)، والربيع بن صُبيح (ت ١٦٠ هـ)، وحماد بن سلمة (ت ١٧٦ هـ) بالبصرة، ومحمد بن إسحاق (ت ١٥١)، وسفيان الثوري (ت ١٦١) بالكوفة، والليث بن سعد (ت ١٧٥ هـ) بمصر وغيرهم، وهذه المصنفات أغلبها لم يصل إلينا، لكن ما تضمنته من أحاديث وآثار دخلت في المصنفات التي جاءت بعدها مثل مصنف عبد الرزاق الصنعاني (ت ٢١١ هـ)، ومسند الإمام أحمد (ت ٢٤١هـ)، ومصنف ابن أبي شيبة (ت ٢٣٥ هـ)، وغيرها من كتب الحديث، ويعد الموطأ من أوائل المصنفات الحديثية التي وصلت إلينا، وهو نموذج للمصنفات في تلك الفترة حيث جمعت الأحاديث مقرونة بأقوال الصحابة وفتاوى التابعين، وقد وصل إلينا بعض النسخ والكتب التي كتبت في عصر التابعين ومن بعدهم، وبعضها من موارد الإمام مالك في الموطأ، وهي مازالت مخطوطة، ومنها ما حُقِّق مثل:

- **أحاديث الأعمش (ت ١٤٨ هـ) برواية وكيع عنه .**
- **كتاب المناسك لابن أبي عرابة (ت ١٥٦ هـ).**
- **جزء من سيرة ابن إسحاق (ت ١٥١ هـ).**

- أحاديث ابن جريج (١٥٠ هـ)، جزء منه .

- نسخة ابن طهمان (١٦٨ هـ)، جزء منه .

- نسخة جويرية عن نافع مولى ابن عمر (١١٧ هـ).

- نسخة عبيد الله بن عمر عن نافع مولى ابن عمر (١١٧ هـ).

- نسخة سهيل بن أبي صالح (ت ١٣٨ هـ).

- الجزء الأول مما أسند سفيان الثوري (ت ١٦١ هـ).

- نسخة الليث بن سعد عن يزيد بن أبي حبيب (ت ١٢٨ هـ).

- نسخة شعيب بن أبي حمزة عن الزهري (ت ١٢٤ هـ).

ينظر: دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه، للدكتور: محمد مصطفى الأعظمي (٢/٤٧١- ٤٨٣)، ومعرفة النسخ والصحف الحديثية، تأليف: بكر بن عبد الله أبو زيد، تاريخ التراث العربي تأليف فؤاد سزكين (١/ ١١٧).

وأما الكتب الفقهية المصنفة قبل الموطأ، فمن المعلوم أن بداية الفقه هو فتاوى الصحابة والتابعين مثل الفقهاء السبعة وغيرهم، وهذه الفتاوى توجد في كتب السنة وكتب التفسير في الغالب، وتضمن الموطأ قدرًا منها، وقد وجد بعض الرسائل والكتب الصغيرة مثل: كتاب الفرائض لزيد بن ثابت، رضي الله عنه، وتفسيره لأبي الزناد (ت ١٣١ هـ). وينظر ما كتبه فؤاد سزكين في تاريخ التراث العربي (٣/ ١٥- ١٦). هذا والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل.[١]

---

[١] د. محمد بن عبد الله القناص، عضو هيئة التدريس بجامعة القصيم - فتوى بتاريخ ٢٤/١٠/١٤٢٥هـ من فتاوى واستشارات موقع الإسلام اليوم

خاتمة

الاستيراد الفكري من الغرب الحداثي هو سبب هذه الهشاشة الثقافية.. فمنهجهم في التعامل مع النصوص ليس نابعا من العقل المسلم، بل نسخة من **المنهج البروتستانتي** الذي رفض سلطة الكنيسة ورفع شعار "الكتاب وحده".

لقد استغفلوهم حين جعلوهم يخلطون بين السنة النبوية التي هي وحي إلهي، وجزء من الدين تم نقله بنفس نقل القرآن.. وبين السلطة الكهنوتية لرجال الدين في الكنيسة التي ابتدعها الكهنة ليتسلطوا بها على رقاب العباد.

العامل الأخطر هو البنية النفسية: دافع الرفض لا دافع البحث.. والشعور بالنخبوية الفكرية.. فيتخيل أحدهم أنه "سبق الآخرين" إلى الفهم الصحيح، دون بذل أدنى جهد في التعلم.. فالذي كان بالأمس يستوي عنده " الألف" مع "كوز الذرة" في العلوم الشرعية.. يريد أن يقفز – بين ليلة وضحاها – ليناظر العلماء ! ويُخفي تحت هذا الشعور رغبة في التميز والظهور، لا في الوصول إلى الحق.

فإنكار السنة ليس حركة علمية، بل مزيج من جهل علمي، ونزعة تمرد نفسي، وتأثر فكري بالغرب؛ ولذلك تجد حججهم تتكرر بلا جديد، وكأنهم يقرؤون من كتيب واحد ترجمته رديئة !

لقد انتقلت السنة عبر سلسلة متصلة من العدول الثقات، وابتكر العلماء لأجلها علما فريدا اسمه علم الإسناد، وهو النظام الذي لم يعرفه أي دين أو أمة من قبل.

ولكي تدرك عبقرية هذا العلم، تأمل العبارة الخالدة: إن هذا العلم دين، فانظروا عمن تأخذون دينكم.

ثم جاء علم الجرح والتعديل، وهو أضخم منظومة نقد بشري في التاريخ: علماء يحلّلون حياة الراوي، ضبطه، أمانته، صدقه، حتى علاقاته ومعاصريه ! كأنهم أجهزة تدقيق بشرية تتفوق علي جميع مؤسسات التأريخ.. في كل دول العالم.. من سومر ومصر مرورا بالهند والصين واليونان والرومان.. وهذه مقارنة منهجية..

المجال	السنة النبوية	التاريخ البشري العام
التوثيق	إسناد متصل بكل راو غالبا	بلا سند مباشر
النقد	جرح وتعديل دقيق	سرد بلا فحص للأشخاص
النقل	حفظ وكتابة ومقابلة غالبا	عبر النقل المتواتر العام
الجمع	في القرن الثاني الهجري على أيدي المحدثين	بلا منهج واحد عالمي

إذن.. من يطعن في السنة لأنه "لا يثق بالرواة"، يلزمه أن يطعن في تاريخ نقل القرآن، وفي كل تاريخ البشرية، بل وفي أي علم بشري يعتمد الرواية والنقل.

والمفارقة أن منكري السنة يستشهدون لتأويل القرآن بمعاجم لغوية كـ"لسان العرب"، بينما هذه المعاجم نفسها نُقلت بأسانيد وروى أصحابها عن رواة !

فهم يقبلون النقل حين يخدم أغراضهم، ويرفضونه حين يهدمها.

المراجع

- القرآن العظيم
- تفسير القرآن العظيم: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي، تحقيق سامي بن محمد سلامة – دار طيبة للنشر والتوزيع.
- جامع بيان العلم وفضله: أبو عمر يوسف بن عبد الله النمري القرطبي، دراسة وتحقيق: أبو عبد الرحمن فواز أحمد زمرلي – مؤسسة الريان – دار ابن حزم.
- الجامع الصحيح: مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري – دار إحياء التراث العربي
- الجامع لأحكام القرآن: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي، تحقيق هشام سمير البخاري – دار عالم الكتب.
- الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه: محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، تحقيق محمد زهير بن ناصر الناصر – دار طوق النجاة.
- الرسالة: محمد بن إدريس الشافعي، تحقيق أحمد شاكر – دار الكتب العلمية.
- المستدرك على الصحيحين: محمد بن عبد الله أبو عبد الله الحاكم النيسابوري – دار الكتب العلمية.
- مسند الإمام أحمد بن حنبل: أحمد بن حنبل، تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرون – مؤسسة الرسالة.
- مقال "المؤلفات قبل الموطأ: الدكتور محمد بن عبد الله القناص، منشور كفتوى من فتاوى واستشارات موقع الإسلام اليوم بتاريخ ٢٤/١٠/١٤٢٥هـ

البراهين القرآنية

لو أنّ العقل إنسان يمشي في الليل، لكان القرآن مصباحه، وكانت السُنة هي اليد التي تمسك ذلك المصباح..

ولو كانت الرسالة كتابا فقط، لألقى الله الكتابَ من السماء !

لكن الله اختار قلبا بشريا يحمل الوحي، ليعلّم، وليفصّل، وليهدي...

وهنا تكمن الحجة، وهنا تقوم البيّنة..

فإنك إذا تأملت لوجدت أن القرآن لم يصف النبي ﷺ بأنه مجرّد ناقل، بل جعله مُزكّيا، معلّما، مبيّنا.

ثم انظر إلى نفسك.. كيف كنت ستعرف الصلاة لولا هيئته ؟ كيف كنت ستعرف الزكاة لولا يده التي تُعطي ؟ كيف كنت ستعرف الحج لولا خطاه في الوادي ؟

ألا تراك إذا فتحت صفحات القرآن تجد أن الله لا يقول: أطيعوا الكتاب. بل يقول: أطيعوا الله والرسول. كأنما يريد أن يطرد من قلبك ذلك الوهم البارد الذي يتصور دينا بلا قدوة، وشريعة بلا معلم، ونورا بلا مصباح.

المؤلف